مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٥٥

الجمعة، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد دانغي ريواكا	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غامبيا	السيد صلاح
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد اودا

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٧ من القرار ١١٤٣ (S/1998/90)

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1998/92)

98-85067

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٧ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧) (S/1998/90)

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٧ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧)، الوثيقة S/1998/90، والرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، الوثيقة S/1998/92.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/136، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1998/125، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص رسالة بنفس التاريخ موجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية العراق.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيعتمد مجلس الأمن اليوم مشروع قرار يرمي إلى زيادة الموارد للبرنامج الإنساني "النفط مقابل الغذاء" المتوخى في إطار قراره ٩٨٦ (١٩٩٥)، المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وكان القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) قد اتخذ كإجراء مؤقت لتوفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي إلى أن تفي حكومة العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها على الأخص، القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١. ومن سوء الطالع أن عدم تقيد العراق بالتزاماته جعل من المستحيل حتى الآن رفع الجزاءات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء المؤقت ما زال حتى اليوم ضروريا في ظل هذه الظروف.

ونحن جميعا في مجلس الأمن أيَّدنا برنامج النفط مقابل الغذاء بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) من أجل الوفاء بضرورة تجنب تدهور الحالة الإنسانية للشعب العراقي التي تولدت في ظل هذه الظروف. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق تقرير الأمين العام المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨، الذي ينص، فيما يتعلق بالمبلغ الحالي المتاح للأغراض الإنسانية، على أنه:

> "أصبح واضحا بصورة متزايدة أن هذا المبلغ غير كاف لمنع استمرار التدهور في الظروف الإنسانية ولا يمكن أن يفي بغرض تحسين الحالة الصحية والتغذوية للشعب العراقي الذي كان ينشده المجلس عندما اعتمد بالإجماع هذا الإجراء". (S/1998/90، الفقرة ٦٦)

ويوصي الأمين العام،

> "بأن هناك حاجة عاجلة لزيادة المساعدة من أجل مواجهة الحالة الإنسانية في العراق". (المرجع نفسه)

وتوافق اليابان على توفير موارد إضافية وفقا لتقريره.

ويرى وفد اليابان، أنه من أجل تحقيق أهداف القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، فإن من الأهمية بمكان تيسير التنفيذ الفعال والعملي لبرنامج النفط مقابل الغذاء، حتى يستفيد الشعب العراقي استفادة تامة من الموارد المتاحة. ومن وجهة النظر هذه، تؤيد اليابان مقترحات الأمين العام لمعالجة الاحتياجات الإنسانية بطريقة هادفة ومن أجل التعجيل على نحو أكبر بعملية التنفيذ. وتتوقع اليابان أن تبرهن الترتيبات المحددة، الواردة في أحكام مشروع القرار هذا ولا سيما في الفقرة ٢، على أنها كافية للوفاء بهدفنا المشترك في المجلس وهو تجنب زيادة تدهور الحالة الإنسانية الراهنة.

وفي الوقت ذاته، أود أن أؤكد على أنه من أجل تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء بفعالية وكفاءة، فإن من الأساسي أن يتم تناول عملية المراقبة التي تقوم بها الأمم المتحدة بطريقة تقدم الضمانات المطلوبة إلى المجلس بأن السلع الموفرة وفقا لهذا القرار توزع توزيعا منصفا، وأن جميع اللوازم المأذون بشرائها تستخدم لتحقيق الأغراض التي أذن بها لأجلها.

ويحدونا وطيد الأمل بأن تقدم كل الأطراف، ولا سيما حكومة العراق، تعاونها الكامل من أجل التنفيذ الفعال لهذا البرنامج. واليابان، بوصفها عضوا في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، ستواصل الاشتراك بنشاط في الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز تنفيذ البرنامج. ومن الأهمية بمكان أيضا في هذا الإطار أن تكفل اللجنة تنفيذ التدابير المتعلقة بصقل وتوضيح أساليب عملها، على النحو المشار إليه في تقريرها المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وأن الملاحظات والتوصيات ذات الصلة المشار إليها في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ سوف ينظر فيها، خصوصا بهدف التقليل من التأخير بين صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق وإمداد العراق بالسلع وفقا لمشروع القرار هذا.

في ١٨ شباط/فبراير، سمع المجلس من الأمين العام، السيد كوفي عنان، عن عزمه على زيارة بغداد، وأعرب بالاجماع عن تأييده لمهمته. واليابان بصفتها عضوا في المجلس، تأمل خالص الأمل بأن زيارته، وهي الخطوة الحاسمة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، ستتكلل بالنجاح في تحقيق التعاون الكامل وغير المقيّد من جانب العراق مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة، وفقا لجميع القرارات ذات الصلة. وترغب اليابان صادقة في أن يُحل في أقرب وقت ممكن اليوم الذي ترفع فيه الجزاءات المطبقة حاليا على العراق من خلال امتثال العراق التام لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة.

إن اعتماد مشروع القرار هذا في هذا المنعطف المحدد الذي يجتمع فيه الأمين العام مع زعماء الحكومة العراقية، ينطوي على أهمية خاصة في هذا السياق كإشارة هامة من جانب المجلس والمجتمع الدولي إلى الشعب العراقي.

ولهذه الأسباب، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار هذا.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن النص الذي سنعتمده اليوم يمثل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ومن الأساسي لنا، قبل زيارة الأمين العام الهامة لبغداد، أن نتمكن من الإعراب عن تأييدنا لتقريره وتوصياته من أجل تحسين الترتيبات التي ينص عليها القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

ومشروع القرار هذا تنبثق عنه أربعة مبادئ أساسية. لقد رفعت الحصة النفطية إلى أعلى مستوى للإنتاج العراقي قبل الحرب. ولهذا، سيتمكن العراق، دون أية قيود، من تصدير مصدر دخله الأساسي. وأعيدت موازنة استخدام الأموال لصالح الهياكل الأساسية. وهذه الرغبة كانت قد عبرت عنها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية في الميدان. فبعد سبع سنوات من الحظر، لم يعد ممكنا معالجة الحالة الإنسانية في العراق وكأنها كارثة طبيعية؛ وإرسال الدواء والغذاء لا يكفي. فالعراق يجب أن يكون قادرا على تحقيق الحد الأدنى من الإنتاج الزراعي؛ ويجب أن تتوفر للسكان المياه الصالحة للشرب؛ ويجب أن يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدارس.

ويجري الاعتراف بالدور الهام لقطاع الكهرباء. فبدون الكهرباء لا توجد مستشفيات جديرة باسمها؛ فلا يمكن حفظ اللقاحات؛ ولا يمكن الحفاظ على الظروف المعيشية الصحية. ونحن ننتظر باهتمام كبير

تقرير الأمين العام عن هذا القطاع وعن وسائل التمويل التي قد يقترحها.

والمبدأ الأخير هو أن النظر في الوسائل اللازمة التي تمكن العراق من بلوغ حصته النفطية قد بدأ. وقد طُلب إعداد تقرير للخبراء على الفور. والمجلس يُعرب عن استعداده لتنفيذ توصياتهم والترخيص للجنة الجزاءات بالموافقة على العقود الخاصة بقطع الغيار اللازمة لصيانة آبار النفط وأنابيب النفط.

وهذا النص ليس سوى مرحلة واحدة. وتنفيذ هذا النص يحتاج إلى إبرام ترتيبات بين الأمين العام والحكومة العراقية. ويجب أن تتماشى هذه الترتيبات مع روح مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها بين العراق والأمين العام في ١٩٩٦. وينبغي الحفاظ على سيادة العراق، وينبغي التأكيد على الطابع المؤقت لخطة التوزيع. وهذه المناقشات بين العراقيين والأمين العام ستكون فرصة لتحديد العديد من هذه التوصيات بصورة أكثر وضوحا، واختبار امكانية تطبيقها. وسيتيح لنا استعراض الأولويات. والأمر بعد ذلك متروك للعراقيين لكي يتقدموا بخطة توزيع قبل أن يدخل مشروع القرار هذا حيز النفاذ.

ومشروع القرار هذا ليس إلا مرحلة واحدة. وينبغي أن تليه قرارات أخرى. فالمجلس لم يقر بعد الوسائل التي تمنح للعراق ليتمكن من بلوغ حصته. إن المجلس أعلن موقفه فقط من حيث المبدأ وعلى أساس تقرير معيَّن.

كنا نود أن يذهب النص إلى أبعد من هذه النقطة. كان هذا غير ممكن. ولذا سيتحتم علينا أن نعود مرة أخرى إلى العمل. والكل يعرف أن الخبراء الدوليين والبلد الرئيسي المعني بالأمر، العراق، يرون أن ذلك البلد لا يستطيع أن يصدر ما تزيد قيمته عن ٤ بلايين دولار كل ستة أشهر. ولذلك يجب على المجلس أن يساعد العراق على تحقيق حصتها بمجرد تقديم التقرير، وإلا فإن عملية اليوم ستذهب سُدى. وإذا ما تأملنا في الماضي ستبدو سياسية أكثر منها واقعية.

وسيتعين على مجلس الأمن عما قريب أن يتخذ موقفا من تقرير الأمين العام بشأن قطاع الكهرباء الذي يرى صندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يضطلع بدور رئيسي في تثبيت استقرار الحالة. وإن لم يكن العثور على التمويل الخارجي من مانحين دوليين، فسوف يكون إذا من الضروري إعادة تقديم قطاع الكهرباء، الذي تعالجه النصوص التي ستعتمد اليوم بتواضع، في خطة التوزيع.

وإني أعتقد أنه من الضروري الأخذ في الحسبان ما بلغته الحالة الإنسانية في العراق من مستوى الكارثة. وأذكِّر أنه بموجب المعلومات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ارتفع معدل وفيات الأطفال من ٢٤ في الألف في عام ١٩٩٠ إلى ١٦٨ في الألف في عام ١٩٩٦. هذه زيادة تعادل سبعة أمثال. وتضاعفت الوفيات الشهرية للأطفال ما دون سن الخامسة ثلاث أمثال إذ زادت من ١ ٥٠٠ إلى ٤ ٥٠٠ في عام ١٩٩٦. كما زاد معدل الوفيات بين الناس الذين يزيد سنهم عن الـ ٥٠ ثلاث أمثال. وسأتوقف هنا.

ولذلك فإن المقرر الذي سنتخذه اليوم هام. إلا أنه لا يوجد غير رفع الحظر، الذي يتوقف على التطبيق التام للفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي سيمكن حقا من حسم الحالة الإنسانية الراهنة. وتعاون العراق مع اللجنة الخاصة، ونجاح بعثة الأمين العام في الوقت الراهن هما من الأمور الضرورية في هذا الصدد.

السيد اموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن آلية "النفط مقابل الغذاء" التي أنشئت بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والتي ستوسع بموجب توصيات الأمين العام من خلال مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن اليوم، هي جزء أساسي من عمل الأمم المتحدة في العراق.

وإن فرض الجزاءات الشاملة على التجارة الخارجية للعراق وكان يجب أن يكون إجراء قصير الأمد. وكان المجتمع الدولي يتوقع أن يمتثل العراق فورا لكل مقتضيات القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات المجلس السابقة، وأن تُرفع القيود التجارية.

ولسوء الحظ، لم يكن الحال كذلك. وبعد سبع سنوات، ما زلنا نواجه مشكلة ضمان الامتثال الكامل من جانب العراق. وأصبح من الضروري استنباط سبل مواتية لسد الاحتياجات الضرورية للمدنيين في العراق الذي لم يكن من المستهدف أبدا إخضاعه لأية صورة من صور العقاب الجماعي.

ولهذا السبب، ظلت البرازيل مؤيدة لآلية "النفط مقابل الغذاء". وأيدنا التوصية التي تقدم بها الأمين العام، كوفي عنان، لتوسيعها في ١ شباط/فبراير.

ونحن نتشاطر استنتاجه الذي استند إلى أساس من الخبرة الواسعة لمكتب برنامج العراق ووكالات الأمم المتحدة في الميدان، والقاضي بأن من الضروري توجيه الموارد إلى إنعاش قطاعات البنية التحتية الأساسية في العراق، بما في ذلك المياه والتصحاح والتعليم والنقل والكهرباء. وبدون توفير الإصلاح العاجل، فإن تدهور البنية التحتية العراقية سيخفض إلى حد كبير الأثر الإيجابي لإمدادات الغذاء والأدوية.

ولذا، انضممنا إلى وفود أخرى في جهود إعداد حل فني يسمح بزيادة سريعة في حجم النفط المأذون به للتصدير بغية استخدام الموارد الإضافية لتناول الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي، وذلك بموجب توصيات الأمين العام.

وجَهِدنا من أجل التوصل إلى حل موثوق وعملي. ولا يقتصر هدف مجلس الأمن على مجرد توجيه رسالة إلى الشعب العراقي، بل أن هدفنا هو توفير الإمدادات الأساسية التي يعتقد الأمين العام أنه لا غنى عنها لمنع المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية الخطيرة جدا في العراق.

والنص المعروض علينا، رغم أنه يفتقر إلى الكمال، يواجه متطلباتنا الأساسية. وعلى الأمانة العامة أن تعمل مع العراق على نحو مكثف من أجل التغلب على المصاعب الفنية الباقية. ويجب أن يجري هذا العمل بروح من المرونة والنزاهة، بما يتفق ومذكرة التفاهم التي وقعت بين الأمم المتحدة والعراق.

ونتوقع أن تتقدم حكومة العراق، بأسرع ما يمكن، بخطة توزيع تشتمل على وصف للبضائع التي ستُشترى والتي تضمن التوزيع المنصف لها. وندعو حكومة العراق إلى الدخول في مناقشات فنية مع الأمانة العامة بصورة كاملة من أجل الوفاء بالمتطلبات اللازمة لوضع الآلية الموسعة موضع التنفيذ.

ويجب تطمين العراق بأن الآلية ذات طبيعة مؤقتة. وبمجرد ضمان امتثال العراق امتثالا كاملا للقرارات ذات الصلة، فسوف يتصرف مجلس الأمن بما يتفق مع قراراته، وحينئذ يمكن البدء بعملية رفع الجزاءات.

وعلى مجلس الأمن ولجنة الجزاءات التابعة له أن يستعدا أيضا للعمل مع الأمين العام في الأشهر القادمة، التي يتوقع خلالها تقديم عدد من التقارير وبها توصيات معينة بصدد آلية النفط مقابل الغذاء، تمشيا مع مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم.

وختاما، من المستحيل عدم الإشارة إلى أن ما ستتمخض عنه مهمة المساعي الحميدة الحالية التي يقوم بها حاليا الأمين العام في بغداد يرتبط مباشرة بتطور الحالة الإنسانية في العراق. وباعتماد مشروع القرار هذا وبالموافقة على توصيات الأمين العام، سوف يعطي مجلس الأمن أيضا الإشارة بتأييده الكامل والإجماعي لمهمته، مؤملا وثيق الأمل في إمكانية العثور على تسوية سلمية للأزمة الراهنة حتى هذه اللحظة.

وما زلنا نعتقد أن الجمع بين الحزم في الجوهر والمرونة في الشكل يمكِّن من التسوية الدبلوماسية التي نتفق كلنا على أنها أفضل نتيجة. وفي القرارات الحاسمة في الأيام القليلة المقبلة سيعتمد مجلس الأمن مرة أخرى على حُسن تقدير ونصح الأمين العام.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): تشعر روسيا بعميق القلق إزاء مدى وخطورة النتائج المترتبة على استمرار الأزمة الإنسانية في العراق. ونرى بوضوح، من تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن، أنه خلال فترة تنفيذ المراحل الثلاثة للقرار الإنساني ٩٨٦ (١٩٩٥)، لم نتمكن من تحقيق تقدم كبير في الحالة، ومن تحقيق تحسين أساسي في حالة العوز للشعب العراقي.

ولذا كان الأمين العام محقا تماما في اقتراح نهج شامل لحل مشكلة إمدادات الغذاء والرعاية الصحية

وتوفير تدابير موازية في مجالات إمدادات الطاقة، والمياه والزراعة، والتي بدونها، ستقل القيمة الحقيقية للإمـدادات الإنسانية بصورة كبيرة، وستتضاءل في بعض الحالات إلى لا شيء.

واليوم سنعتمد مشروع قرار يزيد من العائدات لتلبيـة الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية للعراق عن طريق زيادة مستوى صادرات النفـط لهذا الغرض إلى ٥٫٢٥٦ بليـون دولار. ولكـن هناك الكثير من الجوانب لهذا العمل. ويجب على الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تعمل مع الجانب العراقي، في أقصر إطار زمني ممكن، على وضع خطة توزيع لأمثل استخدام للأموال الإضافية.

إن البنية التحتية للنفط العراقي في وضعها الحالي لا يمكنها أن تستخرج نفطا للتصدير بالمعدلات التي تتطلبها الأغراض الإنسانية. والإصلاحات مطلوبة للمعدات المتآكلة وهـو ما يمكن تحقيقـه عن طريق إمدادات قطع الغيار والمواد ذات الصلة. ومن نافل القول إن تمويـل مشروع كهـذا يتطلب المزيد من الحصص لصادرات النفط التي يجب الاتفاق عليها بين الأمانة العامة والجانب العراقي. ونتوقع من الأمين العام أن يعد عاجلا توصيات إضافية بشـأن إعادة البنية التحتية النفطية إلى ما كانت عليـه كما ينص عليه مشروع القرار.

وبوجه عام، يتفق مشـروع القرار وهدف تخفيف معاناة الشعب العراقي، ونؤيد توافق الآراء الذي توصل إليـه مجلس الأمن. وخـلال العمل في صياغة مشروع القرار، أخذ المشاركون في تقديمه في اعتبارهم الكثير من شواغل عدد من الوفود، بمن فيها وفدنا. ومع ذلك، كان يمكن زيادة تحسين بعض الأحكام. ومن هنـا، في رأينا، لا حاجة إلى التأكيد على طبيعة الأولوية لفئات عديدة؛ وأن العلاقات المشتركة المثلى من شتى فئات المنتجات الإنسانية التي يجـب تحديدها لدى الاتفاق على خطة التوزيع واعتمادها، وهي خطة تقدمها العراق.

كذلك نحن ننطلق أيضا من فهم مفاده أن وضع خطة توزيع في مشروع القـرار لا يعني أن تلك الخطة لا يمكن تغييرها. ففي كل مرحلة جديدة يجب تدارس هذه الخطة تدارسا كاملا مع العراق وتقديمها للأمين العام للأمم المتحدة للموافقة عليها، كما تشدد على ذلك ديباجة القرار. وهناك جوانـب أخرى مـن الجلي أنه سيتعين تسويتها في عملية تنفيذ القرار فـي إطار لجنة الجزاءات. ويجب أن يقر جميع أعضاء تلك اللجنة بمسؤوليتهم عـن تحقيق تغييرات جذريـة في الحالة الإنسانية في العراق.

وفي الختام نود أن نشيد بالعاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنساني في العراق الذين يضطلعون، في ظروف قاسية، بمهمة هامة ونبيلة. وقد لاحظنـا مع الارتياح الإيضاح المقدم من الأمانة العامة بأن جميع الموظفين اللازمين سيبقون في العراق وسيواصلون تنفيذ البرامج الإنسانية.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمـة شفوية عن الإنكليزية): لقد انقضى بالكـاد شهر ونصف منذ أن اتخذنا القرار ١١٤٣ (١٩٩٧) الذي رحب فيـه المجلس بالإجماع بنيَّة الأمين العام تقديم تقرير إضافـي من أجل إيجاد وسائل لتحسين تنفيذ البرنامج الإنساني في العراق. وأعرب المجلس عن استعداده للنظر في زيادة الموارد العراقية المستخدمة في تمويل برنامج النفط مقابل الغذاء كمـا تقتضـي الاستجابة للاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية للشعب العراقي. وبموجب القرار نفسه طـُلب من اللجنة المنشـأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تقـدم تقريرا عـن صقل أساليب عملها وتوضيحها.

وخلال هذه الفترة اضطلع كـل مـن الأمين العام والأمانة العامة وأعضاء المجلس واللجنة المنشأة بموجب القـرار ٦٦١ (١٩٩٠) بجهود كبيـرة لاستعراض جميع جوانب البرنامج الإنساني. وشمل الاستعراض العديد من الجوانب التقنية المعقدة. ولم ينحصر الهدف المشترك في ضمـان استمرار البرنامج، ولكن أيضا في ضمان تجديده بإعطائه بـُعدا إنسانيا مختلفا ومتزايدا بقدر كبير.

إن مشـروع القـرار المعروض علينا يشتمل على استجابة المجلس المناسبة لجميع هذه الجهود، لا سيما فيما يتعلـق بالاقتراحات المبتكرة التي يحتوي عليها التقرير الوافي الذي قدمه الأمين العام في وقت سابق من هذا الشهـر، والذي رحبنا بـه والجدير بتقديرنا العظيم.

وبصفتي رئيسا للجنة الجزاءات فإنني أدرك إدراكا دقيقا الاحتياجات الإنسانية الشديدة التي هي في كفة الميزان والضرورة الواضحة لتلبيتها على نحو عاجل. ودفع ذلك بوفدي إلى أن يشرع فورا، عند تقديم التقارير، في مشاورات مع جميع أعضاء المجلس بغية التوصل إلى اتفاق على قرار يمنح دعم المجلس الكامل لتوصيات الأمين العام.

وأظهرت تلك المشاورات بجلاء التزام جميع الوفود التام بالمصالح الإنسانية الواجبة مراعاتها ونجاح تعاونها في تحقيق هذه المساعي. وتعيَّن التصدي للعديد من التعقيدات التقنية. وقد تنشأ تعقيدات أخرى أو قد تحتاج بعض العناصر للتوضيح. إلا أننا على ثقة من أن جميع المسائل ذات الصلة قد شملها نص مشروع القرار هذا. فهو يمنح تأييدا سياسيا صريحا للأعمال المتوخاة في البرنامج الموسع الجديد، وفي الوقت نفسه، يتيح مشروع القرار المرونة اللازمة لتنفيذه، بما في ذلك التعديلات التي قد يُوصى بها بعد إجراء المزيد من الدراسات بالتعاون مع السلطات العراقية.

إن الأهداف التي يتعين علينا تحقيقها في مشروع القرار هذا لا يمكن بلوغها إلا بتعاون السلطات العراقية. ونحن نشيد بالأمين العام لسعيه الدائم للحصول على ذلك التعاون في استعراضه العام للبرنامج الإنساني وفي إعداد تقريره. وللأسف بقيت بعض الأسئلة دون إجابات. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في مناشداته للسلطات العراقية أن تتعاون تعاونا كاملا في تنفيذ هذا البرنامج. فهذا البرنامج بوسعه، نظرا لما له من حجم غير مسبوق، أن يوفر بالتأكيد غوثا كبيرا يلبي احتياجات الشعب العراقي، ليس فقط عن طريق الزيادة الكبيرة في الإمدادات الغذائية والصحية المطلوبة، بل أيضا لأنه ينص على تأهيل البُنى الأساسية في العراق.

إن إجماع المجلس على هذا القرار والبرنامج الإنساني الموسع الذي يتضمنه يظهر تصميم المجلس على تحسين الحالة الإنسانية للشعب العراقي. بيد أن هذا الإجماع يحمل أيضا إشارة إيجابية واضحة في هذه اللحظة الهامة للغاية التي يتواجد فيها الأمين العام في بغداد. ونحن نؤيده تمام التأييد ونتمنى له النجاح الكامل.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن وفد كينيا مسرور للسرعة التي تمكَّن بها المجلس من الاستجابة لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره S/1998/90 المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨، والذي يطلب، في جملة أمور، توسيع وتحسين تنفيذ البرنامج الإنساني للعراق بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وهو برنامج النفط مقابل الغذاء. إن استجابة المجلس السريعة في ظل التوترات المتصاعدة التي أوجدتها الأزمة الحالية هي مؤشر على التزامه بمواصلة تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي واستعداده لذلك.

وكما ذكرنا في الماضي، فإن برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي تم تصوره ليكون بمثابة استثناء من نظام الجزاءات الحالي، يرمي إلى تقليل الآثار الضارة التي يعاني منها السكان المدنيون الأبرياء نتيجة للحظر المفروض على حكومة العراق. ولكن لا هذه الترتيبات ولا الأثر العقابي الذي قصد أن يكون لها يعطياننا أي قدر من الارتياح. ومن ثم، فإننا نولي قدرا كبيرا من الأهمية لبعثة الأمين العام الشاقة إلى بغداد في نهاية هذا الأسبوع. إن معاناة شعب العراق يجب أن تنتهي ما لم تف السلطات العراقية بالشروط التي وضعها مجلس الأمن. ويجب على البعثة ليس فقط أن تعمل على جانب أي مواجهة عسكرية ممكنة بل وأن تأتي أيضا بنتائج توفر سريعا أول شعاع من الضوء يظهر في نهاية النفق.

إن المواجهة الحالية، التي نأمل أن تنتهي بسلام، لا ينبغي أن ندعها تؤخر تنفيذ مقترحات الأمين العام. وبالتالي فقد أيدنا وضع مشروع قرار تقني في محتواه وخال تماما من الاعتبارات السياسية الأخرى في جوهره. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن شكرنا لمن صاغوا مشروع القرار لوضعهم النص الأولي ولتنسيقهم المشاورات اللاحقة الأمر الذي أدى إلى هذا النص المعروض علينا اليوم والقائم على توافق الآراء.

إن الأهداف الكامنة لمشروع القرار هذا لا يمكن تحقيقها إلا بتعاون السلطات العراقية. ونأمل أيما أمل في عدم تكرار حالات التأخير المطولة التي حدثت

عقب اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وقبل تنفيذه الفعلي. ويكتسي ذلك أهمية أكبر نظرا لأن استعراض البرنامج الذي يأتي وصفه في تقرير الأمين العام لم يستفد من إسهام الحكومة العراقية. ويلاحظ التقرير أنه،

"في حالة موافقة المجلس على تمويل إضافي، فسيقتضي الأمر إجراء مناقشة تفصيلية بشأن جميع التوصيات المتعلقة بالمدخلات الإضافية مع حكومة العراق والنظراء الحكوميين المحليين بهدف توضيح القضايا المعلّقة والتوصل إلى اتفاق واضح بشأن الأولويات" (S/1998/90، الفقرة ٦)

ومن ثم فإننا نحض الأمين العام على الاجتماع بالجانب العراقي في أقرب وقت ممكن وبحث التفاصيل في إطار مذكرة التفاهم الحالية بغية إزالة أي سوء فهم.

وكما لاحظ الأمين العام مرارا في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن هذا البرنامج الفريد وغير المسبوق على نحو استثنائي ينطوي على صعوبات معقدة متعلقة بالتنفيذ، بجميع جوانبه السياسية والنفسية والتجارية. بل أن هناك علاقة مشتركة بين العمليات التي ينطوي عليها تسليم الإمدادات وتوزيعها والبنية الأساسية اللازمة لدعم الأنشطة ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، فإن البذور أو المخصبات أو مبيدات الأعشاب الضارة التي تُشترى بموجب البرنامج الإنساني ستصبح عديمة الفائدة لو كانت الأدوات اللازمة أو أنظمة التخزين أو النقل أو المناولة لا تعمل بسبب الأعطال.

وقد عالج الأمين العام هذه المسألة في تقريره. ونحن نوافق على النتيجة التي توصل إليها ومفادها أن تردي الهياكل الأساسية في قطاعات غير الصحة والتغذية تقوض قيمة مدخلاتنا الإنسانية. ولهذا نعتقد أنه يجب تزويد العراق بالوسائل اللازمة ليس فقط لتحسين الهياكل الأساسية الضرورية لتنفيذ البرنامج الإنساني الموسع، بل أيضا لتعزيز قدرته على ضخ ما يكفي من النفط لتلبية المستويات المتزايدة. وبالتالي، يحدونا الأمل في أن يتصرف الأمين العام بموجب الفقرتين ١١ و ١٢ ويقدم تقريرا إلى المجلس بالنتائج التي يخلص إليها دون تأخير.

ولكل هذه الأسباب ستصوت كينيا لصالح مشروع القرار.

السيد دالغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد ظهر اليوم سيصل الأمين العام للأمم المتحدة إلى بغداد في مهمة حاسمة لمحاولة نزع فتيل أزمة ما فتئت تستأثر منذ أسابيع باهتمام عالمي. والأمين العام لم يكتف باستخدام مساعيه الحميدة بأكثر صورها المباشرة، بل بدأ رحلته بتأييد كامل وإجماعي من مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر، بالنيابة عن حكومتي، تمنياتنا الشديدة بنجاحه في التوصل إلى حل دبلوماسي سلمي للأزمة الحالية.

لقد تلقينا قبل أسبوعين تقرير الأمين العام التكميلي عن الحالة الإنسانية في العراق. وهو يبعث على القلق. ففي جميع القطاعات تقريبا - الأغذية/التغذية، والصحة، والكهرباء وغيرها - وصفت الحالة بأنها خطيرة ومتردية. وكان من الواضح لنا جميعا أنه لا بد من القيام بعمل ما على وجه السرعة لمعالجة الحالة الإنسانية المفزعة والتخفيف من محنة الشعب العراقي. ووجدنا أن من الممكن تحقيق هذا الهدف بإجراء توسيع كبير لما يسمى برنامج النفط مقابل الغذاء.

ولهذا السبب، سعت السويد، بالاشتراك مع المملكة المتحدة والبرتغال، إلى تحويل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام إلى قرار لمجلس الأمن. وكان هدفنا إيجاد أرضية مشتركة تمكن هذا المجلس من إبداء تأييده الإجماعي لتوسيع البرنامج الإنساني في العراق.

واتباع نهج شامل يمثل الاستجابة الصحيحة لاحتياجات الشعب العراقي. ومن خلال اعتماد مشروع القرار هذا ستتاح الموارد الحاسمة الأهمية لقطاعي الأدوية والغذاء، وكذلك للقطاعات الأخرى مثل المياه والمرافق الصحية والزراعة والكهرباء. وسيدعم البرنامج الموسع المجموعات الضعيفة، ولا سيما الأطفال، وستتعزز فعالية ومرونة البرنامج بقدر أكبر عند

الموافقة على خطة التوزيع المتوخاة لتنفيذ مشروع القرار.

ومجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار المعروض علينا، سيبين عزمه على المساعدة في تخفيف الأزمة الإنسانية في العراق. إلا أن برنامج النفط مقابل الغذاء لا يمكن أن يفي وحده بكل الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي ولم يكن يقصد به أن يفعل ذلك على الإطلاق. وينبغي أن نضع في الاعتبار أن برنامج النفط مقابل الغذاء ليس إلا ترتيبا مؤقتا. وستنتفي الحاجة إليه حالما يفي العراق بمتطلبات جميع قرارات مجلس الأمن وترفع الجزاءات عنه عقب ذلك. وريثما يتم ذلك، تظل حكومة العراق مسؤولة عن تلبية احتياجات سكانها، ويجب عليها بالطبع أن تتعاون أيضا بالكامل مع الأمم المتحدة في تنفيذ هذا البرنامج الإنساني المتشعب الذي لم يسبق له مثيل. وفي الوقت ذاته، يجب على الأمم المتحدة، بدورها، أن تضمن باستمرار سير العملية بسلاسة قدر الإمكان.

إننا نعتقد أن التصويت بالإجماع لصالح مشروع القرار هذا سيرسل إشارة واضحة وهامة إلى الحكومة العراقية في هذه المرحلة. ونحن على اقتناع أيضا بأن إبداء مظاهر الوحدة يمكن أن يخدم المحادثات التي سيجريها الأمين العام قريبا في بغداد.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ما برح العراق يخضع لنظام الجزاءات منذ أكثر من سبع سنوات، وما فتئت الحالة الإنسانية فيه تزداد تدهورا. ويعرب الوفد الصيني عن تعاطفه مع شعب العراق في معاناته.

إن مشروع القرار المعروض علينا سيوافق على زيادة كمية النفط التي سيصدرها العراق وبالتالي زيادة كمية الإمدادات الإنسانية التي يمكنه استيرادها. ونحن نعتقد أن هذا سيساعد على تحسين الحالة الإنسانية الراهنة في العراق. وبالتالي سيصوت الوفد الصيني مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

إن برنامج النفط مقابل الغذاء ينبغي أن ينطلق على أساس الاحترام الكامل لسيادة العراق، وينبغي تنفيذه بصورة صارمة وفقا لمذكرة التفاهم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق. ويحدونا الأمل في أن تقوم الأطراف المعنية، بعد اعتماد مشروع القرار، بالتعاون بنشاط في تنفيذه. ونأمل ألا يكون في عملية التنفيذ ذاتها أي ربط بين هذه المسألة الإنسانية والمسائل السياسية.

ونحث الأطراف المعنية على الإسراع بعملية الاستعراض والموافقة وتجنب التأخيرات المصطنعة بغية ضمان تحويل العائدات من تصدير النفط إلى إمدادات إنسانية في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت ذاته، أود أن أؤكد على أن الخطة الحالية ليست إلا تدبيرا مؤقتا لتخفيف الحالة الإنسانية في العراق. وأن الحل الأكيد للأزمة الإنسانية في العراق يكمن فقط في الرفع التدريجي للجزاءات المفروضة على ذلك البلد.

إن مجلس الأمن ينظر في مشروع قرار بشأن البرنامج الإنساني للعراق في نفس اليوم الذي وصل فيه الأمين العام إلى هناك للقيام بوساطة دبلوماسية. ويحدونا وطيد الأمل في أن تكلل زيارته بالنجاح.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تؤيد سلوفينيا بالكامل مشروع القرار المتعلق باستعراض قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) بشأن البرنامج الإنساني للعراق. ونحن نثني على الوفود التي عملت على إعداد مشروع القرار وعلى تمكين المجلس من اعتماده.

ربما تكون هذه فرصة مناسبة لطرح فكرة عامة. إن الجزاءات عموما أداة فظة لها عواقب عديدة غير مقصودة. وفرض الجزاءات وتنفيذها على بلد ما يحملان في طياتهما للأسف معاناة للسكان الأبرياء غير متناسبة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشير إلى وثيقة صادرة مؤخرا، التعليق العام رقم ٨ الذي اعتمدته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - وهي هيئة خبراء تابعة للأمم المتحدة. وفي تلك الوثيقة، ذكرت اللجنة أن الجزاءات.

"كثيرا ما تسبب اضطرابا في توزيع الأغذية والأدوية والإمدادات الصحية، وتهدد نوعية الطعام وتواجد مياه الشرب النظيفة، وتتدخل بصورة قاسية في تشغيل الأنظمة

الصحية والتعليمية الأساسية وتقوض الحق في العمل". (E/C.12/1997/8، الفقرة ٣)

وباختصار، أن الجزاءات، وفقا لرأي لجنة الخبراء هذه، تترك في جميع الأحوال تقريبا وطأة طاغية على التمتع بالحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذه الحالات، فإن على المجتمع الدولي، وبطبيعة الحال مجلس الأمن بصفة خاصة، واجبا كبيرا يتمثل في اتخاذ خطوات للتخفيف من المعاناة الزائدة، ولا سيما معاناة أضعف الفئات. ونحن نشاطر الرأي القائل إن القرارات الرامية الى تخفيف معاناة تلك الفئات يمكن أن تتخذ دون أن تعرض الهدف السياسي للجزاءات ذاتها للخطر.

إن الحكومة المعنية قد لا تكون دائما حساسة لهذه المشاكل بيد أن مجلس الأمن يجب أن يكون حساسا لها، ويجب أيضا أن يظهر قدرته على إيجاد حلول لها.

هذه بعض الأسباب الرئيسية التي تجعلنا نؤيد تأييدا كاملا جهود الأمين العام ومجلس الأمن من أجل تحسين تنفيذ البرنامج الإنساني للعراق، واتخاذ إجراءات كهذه لتوفير موارد إضافية لازمة للوفاء بالمتطلبات الإنسانية ذات الأولوية للشعب العراقي. ونعتقد أن جهودنا المشتركة تفي بمهمة تخفيف حدة الحالة الإنسانية الحرجة في العراق. ونعتقد أن مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم شامل ويغطي جميع جوانب الأزمة الإنسانية التي لفت الأمين العام الانتباه إليها في تقريره المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨. وهو يوافق على زيادة كبيرة لازمة في صادرات العراق من النفط؛ وينص على زيادة وتحسين نوعية سلة الغذاء والتغذية؛ وينص على توفير اللوازم الطبية الإضافية واللازمة؛ وأخيرا وليس آخرا، يعرب عن استعداد المجلس للموافقة على إدخال التحسينات اللازمة على الهياكل الأساسية.

وفي الختام، نود أن نعرب عن شعورنا بالأسف والقلق إذ أن حكومة العراق لم تتعاون تعاونا كاملا مع الأمين العام في إعداد تقريره. لذلك، نحث الحكومة العراقية على أن تتعاون تعاونا كاملا في التنفيذ الفعال لمشروع القرار الحالي.

السيد بوعلاي (البحرين): لقد اعتمد مجلس الأمن عدة قرارات لمواجهة الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠ بما في ذلك فرض الحظر الشامل على العراق لخرقه مبادئ الشرعية الدولية. وما مطالبة العراق بالالتزام الكامل بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة إلا وليد الرغبة من بلادي في أن يتم بعد ذلك رفع الحظر المفروض عليه والذي تحمل الشعب العراقي آثاره السلبية.

ولقد صدرت المعلومات من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبالذات من صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة وكذلك منظمة الصحة العالمية تكشف الحالة المعيشية والصحية والغذائية المتدهورة للشعب العراقي بجميع فئاته بمن فيهم الشيوخ والمسنين والنساء والأطفال وارتفعت نسب الوفيات حتى وصلت الى أرقام مفزعة.

وفي أعقاب ذلك أصدر مجلس الأمن قراره ٩٨٦ (١٩٩٥) مساهمة منه في معالجة ذلك الوضع المتدهور من خلال السماح للعراق بتصدير كمية من نفطه تعادل ما قيمته بليوني دولار كل ستة أشهر تخصص لسد الحاجة المتزايدة للشعب العراقي من الغذاء والدواء وهو ما عرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

ومع استمرار نظام العقوبات منذ اعتماد القرار سالف الذكر حتى الآن والناجم عن مطالبة المجتمع الدولي العراق بالالتزام بقرارات مجلس الأمن، فقد ثبت عجز القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) عن المساهمة الكافية في معالجة الحالة المتدهورة للشعب العراقي نتيجة عدم كفاية المبلغ المعتمد في ذلك القرار، إضافة الى ما واجهه القرار من صعوبات في التنفيذ. وعليه فقد تدارس المجلس الوضع المتدهور بشيء من الاهتمام ونتج عن ذلك صدور القرارات ١١١١ (١٩٩٧) و ١١٢٩ (١٩٩٧) بالإضافة الى أن مجلس الأمن قد طلب الى الأمين العام وفقا لقراره ١١٤٣ (١٩٩٧) بأن يقوم بدراسة الوضع المتدهور هذا وأن يقدم تقريرا في هذا الخصوص يتضمن توصياته لمعالجة ذلك الوضع. وجاء تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (S/1998/90) ليبين بشكل تفصيلي الحالة المقلقة للمستويات الصحية

والمعيشية التي يعانيها الشعب العراقي نتيجة استمرار العقوبات. كما جاءت توصيات الأمين العام إيجابية للإسهام في معالجة تلك الحالة من ناحية زيادة قيمة السلة الغذائية والعلاجية الى ثلاثة أضعاف والتي تهدف الى مضاعفة السلع الغذائية وزيادة البروتين الغذائي كما تشمل تعزيز المساعدات الصحية والعلاجية وإصلاح البنية الأساسية والتعليم والزراعة وغيرها. كما ركز التقرير المذكور على مسألة ضمان وصول المساعدات الى الشعب العراقي.

وإدراكا من مجلس الأمن لعمق مسؤوليته عن معالجة الوضع الاجتماعي السلبي في العراق فإن أعضاءه قد عملوا بصورة جدية ومضنية على مدى عشرين يوما للتوصل الى مشروع قرار متكامل معروض علينا اليوم لإقراره. وقد صاحب بلورة مشروع القرار تبادل وجهات نظر لازمها شيء من الاختلاف، وهذا طبيعي بالنظر الى تعدد عناصر برنامج النفط مقابل الغذاء والتعقيد الملازم لطرق تطبيقه، ولكن ها نحن توصلنا في نهاية المطاف الى نتيجة إيجابية.

وترى دولة البحرين أن القرار الحالي يعتبر إجراءا ضروريا من حيث أخذه في الاعتبار توصيات الأمين العام المتعلقة بزيادة المبالغ المخصصة للغذاء والدواء إلا أن لنا ملاحظات تتركز فيما يلي.

أولا، وجوب تطبيقه بتعاون كامل مع السلطات العراقية.

ثانيا، الإجراءات المقترحة في فقرات منطوقه لا تتسم بالمرونة ولا تبتعد عن البيروقراطية وهما الشرطان الواجب توفرهما لضمان التطبيق السريع والسلس لكي تصل المساعدات الإنسانية للشعب العراقي في الوقت المناسب. نحن نتفهم الاحتراز المتبع من قبل مجلس الأمن والرامي الى التأكد من أن المساعدات ستصل الى مقاصدها الحقيقية لكن المبالغة في المراقبة سينتج عنها حتما نوع من التأخير في وصول تلك المساعدات الى الشعب العراقي والتي ضمنها القرار المعروض علينا اليوم.

ثالثا، إن وفد بلادي يؤيد كل توصيات الأمين العام التي وردت في تقريره المبني عليه قرار اليوم بما في ذلك توصياته المتعلقة بالسماح بتصدير المعدات اللازمة الى العراق لتمكينه من تصدير نفطه. وعليه فإن الفريق المقترح تشكيله لهذا الغرض والوارد ذكره في الفقرة العاملة الثانية عشرة من القرار يجب أن ينجز مهامه في المدة المحددة اللازمة لتصدير النفط العراقي بموجب القرار الحالي.

رابعا، تؤكد بلادي مرة أخرى أمام هذا المجلس أن مشروع القرار الحالي لا يرتبط بأي حال من الأحوال بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) المتعلق بتدمير الأسلحة ذات الدمار الشامل. لذا فنحن نركز على الطبيعة الإنسانية الخالصة لقرار اليوم الذي يصب في معالجة الأوضاع المتدهورة للشعب العراقي.

خامسا، يؤكد وفد بلادي على مسألة احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه وهو ما أكدته الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

وفي الختام فإن دولة البحرين تعتبر القرار الحالي قمة للتجاوب الإيجابي الهام الذي تمخضت عنه مجهودات المجلس لتأكيد دعمه للمساعدات الإنسانية الموجهة للشعب العراقي. كما أن وفد بلادي يرى أن توقيت هذا القرار يأتي مناسبا جدا من حيث تزامنه مع مهمة الأمين العام السلمية التي يقوم بها حاليا في بغداد لبذل مساعيه الحميدة لمعالجة الأزمة الراهنة بين العراق واللجنة الخاصة. ولعل اعتماد مثل هذا القرار قد يكون حافزا لتغليب الحل السلمي للأزمة حفاظا على مصداقية ومكانة مجلس الأمن وتجنيب العراق والمنطقة والعالم ويلات الخيارات غير السلمية نظرا لعواقبها المدمرة.

وبناء على ما تقدم ذكره فإن وفد بلادي سيؤيد مشروع القرار وسيصوت لصالحه.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تولي كوستاريكا أعظم الأهمية لانعقاد هذه الجلسة الرسمية، التي سيعلن فيها مجلس الأمن عن موقفه فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في العراق في إطار القرارات ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) و ١١٢٩ (١٩٩٧) و ١١٤٣ (١٩٩٧) وفي ضوء التقرير الهام الذي قدمه الأمين العام في ١ شباط/فبراير.

ومن رأينا أن اجتماع مجلس الأمن اليوم لمعالجة هذه المسألة يكتسب أهمية خاصة نظرا للحالة الخطيرة الراهنة، وفي ضوء المهمة الحيوية للسلام التي يضطلع بها الأمين العام كوفي عنان في بغداد بتأييد كامل من مجلس الأمن وفي اتساق مع السلطات والالتزامات التي ينيطها بالأمانة العامة ميثاق الأمم المتحدة.

وتعتقد كوستاريكا، في ظل الظروف الراهنة، بأن مناقشة مجلس الأمن لمشروع قرار هو بصدد اعتماده فيما يتعلق بالحالة الإنسانية الصعبة التي يقاسي منها الشعب العراقي، تعطي دليلا واضحا على حساسية المجلس السياسية واستعداده للاضطلاع بدور واسع وايجابي في التضامن مع سكان ذلك البلد، الذين لا يتحملون أي مسؤولية بأية حال من الأحوال عن أعمال حكامهم أو لا مبالاتهم أو قراراتهم.

ومشروع القرار المعروض علينا يمثل إسهاما هاما من مجلس الأمن لتفادي المزيد من تدهور الحالة الإنسانية الصعبة للشعب العراقي. وإذ نحن نوافق على زيادة كمية صادرات العراق من النفط ومنتجاته، فإن ذلك ينبغي أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الموارد الإنسانية الحقيقية المتاحة للوفاء بالاحتياجات الماسة لسكان ذلك البلد. وهذا تحسن كبير في الحالة عما كانت عليه في أواخر عام ١٩٩٧، وبلدي يعرب عن ارتياحه لاجماع مجلس الأمن في هذا الصدد.

وهذا بالطبع يقتضي تعزيز قدرة الأمم المتحدة وفعاليتها وإدارتها حتى يتسنى لها أن تولي اهتمامها على نحو ملائم ودون إبطاء لا مبرر له، لأمور مثل إقرار العقود والمتابعة الميدانية للتحقق والتأكد من أن السلع المتحصل عليها يتم توزيعها على جميع السكان العراقيين. وبلدي يدرك تماما عظم المسؤولية عن هذا البرنامج الإنساني وعظم ضخامته وما يعنيه بالنسبة للأمم المتحدة.

ونحن بالطبع ندرك أن المشروع المعروض علينا بعيد عن الكمال. ويتمنى وفدي لو كان هناك مزيد من المرونة واتساع النطاق في بعض أحكامه من أجل ضمان طابعه الإنساني. غير أننا نفهم الظروف السياسية المعقدة الحالية التي تم فيها التفاوض بشأنه، وبالتالي فإننا نعرب عن تقديرنا لمقدمي المشروع على الجهد الكبير الذي بذلوه لتنسيق المواقف. والنقطة الأخيرة التي نود تأكيدها هي أن قرار مجلس الأمن هذا يعبر بجلاء عن الرغبة الجماعية للأعضاء الخمسة عشر للاسهام بطريقة ايجابية، من وجهة النظر الإنسانية، في ايجاد حل للأزمة الراهنة في العراق.

وعلى أساس ما ذكرته، تعيد كوستاريكا تأكيد الموقف المبدئي الذي التزمته منذ العام الماضي، وتعرب عن تأييدها التام لمشروع القرار المعروض علينا. وفي نفس الوقت يشعر وفدي بسعادة بالغة لأن هذا القرار سيتم اتخاذه تحديدا في يوم وصول الأمين العام إلى بغداد للتفاوض بشأن حل سلمي دبلوماسي للأزمة في العراق.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الولايات المتحدة تفخر بأن تصوت مؤيدة مشروع القرار هذا لتوسيع البرنامج الإنساني القائم بموجب القرار ٩٨٦ في العراق. وهو حقا أكبر برنامج إنساني تأذن به الأمم المتحدة في تاريخ المنظمة. وهو على هذا النحو دليل ملموس على أن الأمم المتحدة، وبخاصة أعضاء هذا المجلس، ما زالوا ملتزمين بالوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية لكل الشعب العراقي.

واسمحوا لي أن أوضح موقفنا بجلاء تام. إن الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء رفاهية الشعب العراقي، ونود أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان تلبية احتياجاته الأساسية. ولذلك فإننا رحبنا بتوصيات الأمين العام. وأيدنا بقوة توسيع برنامج القرار ٩٨٦ لجعله أكثر فعالية وكفاءة. وأيدنا زيادة القيمة الدولارية لمبيعات النفط المسموح بها بموجب البرنامج لتمويل استيراد سلع إنسانية إضافية. ونعتقد أن توسيع نطاق البرنامج أمر مستصوب بل وأساسي لتحقيق أهدافه الإنسانية.

وموقفنا وموقف كل أعضاء المجلس يتناقض تماما مع سياسات قيادة العراق. ففي حين يعاني أطفال العراق من الجوع، يوجه صدام حسين الموارد النادرة إلى بناء المزيد من القصور وأسلحة التدمير الشامل. وبينما ظل العراق يشكو بلا انقطاع من التأخيرات في لجنة الجزاءات، فإنه قدم مئات من العقود بموجب القرار ٩٨٦ لا تفي بالمعايير والإجراءات التي اتفق العراق عليها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة،

وجنح دائما إلى المحاباة السياسية في عملية التعاقد بموجب القرار ٩٨٦. وبعد أن مدد المجلس برنامج القرار ٩٨٦ مرتين في عام ١٩٩٧، عوقت حكومة العراق مرتين مبيعات النفط الجديدة بموجب القرار، مما أدى على نحو لا مبرر له إلى الابطاء في توصيل السلع الإنسانية، واضطر المجلس إلى اتخاذ القرار ١١٢٩ (١٩٩٧) لتجنب زيادة تردي الحالة الإنسانية. والواقع أن العراق رفض حتى توفير البيانات لتقرير الأمين العام، المفترض أن يتضمن توصيات يرفعها للمجلس بشأن سبل تحسين توصيل وزيادة الإمدادات من السلع الإنسانية للعراق. وفي ٥ شباط/فبراير أرسل العراق "ملاحظاته" الرسمية على تقرير الأمين العام، ورفض فيها العديد من مقترحات الأمين العام وتوصياته. وعلى الأخص رفض دعوته إلى وضع خطة توزيع مستمرة، وتوقعه العملي لأن يسهم العراق بالموارد المحلية لمشاريع البنى الأساسية.

واستخدام موارد بلد معين لمساعدة شعبه واجب أخلاقي أساسي ينبغي أن يشكل حجر الزاوية في استجابة أي حكومة مسؤولة للاحتياجات الإنسانية الحقيقية. وعدم توفير العراق للمعلومات لتقرير الأمين العام، وعدم تخصيصه للموارد الذاتية لدعم توصيات الأمين العام الإنسانية، هما تذكيران بليغان بالمسلك الحقيقي للحكومة العراقية تجاه محنة شعبها. ولهذا فإن الولايات المتحدة تقف مستعدة للعمل عن كثب مع الأعضاء الآخرين في هذا المجلس لكفالة أن يعمل هذا القرار على النحو المقصود منه - وهو ألا يعمل لمصلحة النظام العراقي، ولكن لرفاهية الناس العاديين في العراق.

ويجب أن نمنح الأمين العام تأييدنا القوي والتوجيهات الواضحة في تنفيذه لهذا البرنامج الضخم، بما في ذلك التوسيع الكبير في وظيفة المراقبة والرصد التي تقوم بها الأمم المتحدة في العراق. ويجب أن نستوثق من أن الأغذية والأدوية وتحسينات البنى الأساسية المتصلة بصفة مباشرة بتوزيعها، تظل على رأس الأولويات بموجب هذا القرار الجديد. وليس هناك ما هو أهم لرفاهية المواطنين العراقيين الأساسية. ويجب أن نستوثق من أن السلع المستوردة إلى العراق بموجب هذا القرار تراقب وترصد بدقة، حتى لا يتسنى توجيهها إلى أغراض عسكرية أو تستخدم للمنفعة الشخصية للقيادة العراقية. ويجب أن نستوثق من أن الإلتزامات الأخرى التي وافق العراق عليها عندما قبل القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) - ومنها دفع نسبة معينة من عائدات النفط لتمويل لجنة الأمم المتحدة الخاصة، ولجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، وغير ذلك من المهام - قد تم الوفاء بها. ويجب أن نتأكد من أن لجنة الجزاءات تعمل بسرعة وبطريقة مسؤولة للموافقة على العقود على نحو ينسجم مع مقصد هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة. ويجب أيضا أن ننتظر حتى نحصل على معلومات أوفر وأفضل قبل الإذن بأي تحسينات في الهياكل الأساسية النفطية بموجب هذا القرار، وألا نفعل ذلك إلا بعد تمحيص دقيق على أساس تقرير الأمين العام القادم والأهداف الإنسانية لهذا القرار.

واسمحوا لي بأن أذكر الجميع بأن مجلس الأمن اتخذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) كتدبير مؤقت لتوفير المساعدة الإنسانية الأساسية للشعب العراقي، وليس كأداة لتنشيط الاقتصاد العراقي - فتنشيط الاقتصاد العراقي لن يتسنى إلا بعد رفع الجزاءات التي أذن بها المجلس. وهذا بدوره سيحدث عندما يمتثل العراق امتثالا كاملا ودون شرط لجميع قرارات المجلس ذات الصلة.

ومن المحزن أن قادة العراق قد أرجأوا بزوغ فجر ذلك اليوم وقتا طويلا باستخفافهم المستمر والصارخ بالتزاماتهم المترتبة بموجب القرار، وهي التزامات وافقوا عليها بأنفسهم بموجب أحكام وقف إطلاق النار في حرب الخليج.

ولسوء الحظ، فما دامت حكومة العراق تصر على اعتقادها الخاطئ بأنه يمكنها تحدي إرادة المجتمع الدولي وإرادة المجلس، فإن الجزاءات يجب أن تظل قائمة، وستواصل الأمم المتحدة تَحمل العبء الذي رفضته الحكومة العراقية، أي الاهتمام برفاه شعب العراق.

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ليست هناك حاجة للتأكيد على أهمية برنامج النفط مقابل الغذاء لشراء وتوزيع الغذاء والدواء والامدادات الإنسانية الأخرى للمساعدة في تخفيف المصاعب التي تعانيها القطاعات المستضعفة من السكان العراقيين.

إنه خطوة كبرى في الاتجاه الصحيح. وهذا عنصر هام في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥).

ويرحب وفد بلدي بالزيادة الكبيرة التي طرأت في هذا الاتجاه كما حددت في خطة التوزيع التي قدمها الأمين العام، وهي موضوع مشروع القرار الذي يجري النظر فيه. وكون خطة التوزيع لا تتأثر بأي شكل بالظروف الراهنة فإنه أمر يبعث على ارتياح وفد بلدي، لأن هذا يدلل على الاهتمام الكبير الذي يوليه مجلس الأمن لرفاه المواطنين العراقيين العاديين.

وتنفيذ هذا البرنامج في شكله المزداد، حسبما أوصى الأمين العام، سيساعد أيضا في استعادة الشكل المناسب للهيكل الأساسي المتدهور الذي ينطوي على أهمية حيوية في تحسين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى. ويرى وفد بلدي أن العراق ينبغي ألا يربط على الاطلاق بين البرنامج المعزز وعدم الامتثال لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩٥). وبالتالي فإننا نحث العراق على الترحيب بهذه اللفتة التي تنم عن شهامة وأن يتعاون تعاونا تاما مع تنفيذ خطة التوزيع لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

ويتحسس بلدي، غامبيا، معاناة القطاعات الهشة في العراق، التي تاثرت بفرض الجزاءات. فالإحصاءات المروعة الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨، في الوثيقة S/1998/90، غنية عن البيان. إلا أن السلطات العراقية عليها التزام ينبغي أن تفي به، ألا وهو الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن التعاون مع الأمانة العامة بشأن البرنامج الموسع للنفط مقابل الغذاء. وينبغي ألا تعمل السلطات العراقية على احتجاز شعبها الذي يعاني كرهائن.

ومن أجل مصلحة السلام والهدوء، نحث العراق أيضا على تقديم التعاون الضروري للأمين العام وذلك من أجل رؤية الضوء الساطع في نهاية النفق. وينبغي ألا يغيب عن ناظري الحكومة العراقية حقيقة أن العالم برمته ينادي بحل سلمي للمواجهة الراهنة، وتقدم الفرصة نفسها الآن في شكل تغيرات يقدمها في هذا الصدد مجلس الأمن من خلال الأمين العام. وإننا نحثهم على الوفاء بما ترتبه عليهم هذه الصفقة.

وبهذه الملاحظات، نؤكد من جديد تمنياتنا الخالصة بأن تحقق مهمة الأمين العام نجاحا باهرا، إذ أن جهوده الدؤوبة للتوصل إلى حل سلمي للمأزق الراهن تستحق الثناء الكبير. وفي ضوء ما تقدم، سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن مشروع القرار هذا، الذي اضطلعت المملكة المتحدة بدور كبير في إعداده، مع البرتغال والسويد، سينفذ توصيات الأمين العام بتوسيع برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق. إلا أنه أكثر من مجرد مشروع قرار فني. إنه رسالة واضحة على أننا لسنا على استعداد لأن نرى الشعب العراقي يعاني نتيجة أعمال زعمائه، وأنه رسالة على أننا سنفعل كل ما في وسعنا لتلبية احتياجاتهم الإنسانية الملحة.

ومشروع القرار هذا سيعني زيادة كبيرة في البرنامج الإنساني في العراق. فهو سيسدد فاتورة الغذاء والدواء للشعب العراقي الذي هو في مسيس الحاجة إليهما. وسيساعد في إعادة المياه النظيفة والتصحاح المناسب لمئات الآلاف من العراقيين. وسيعيد المدارس ويساعد المزارعين في زيادة إنتاجهم. وكتدبير جديد، سيوفر الأموال لقيام الحجاج العراقيين بأداء فريضة الحج.

وما من أحد يريد أن يرى الجزاءات قائمة لدقيقة واحدة أكثر مما هو ضروري. ولقد كنا مصممين على الدوام بأن يكون أثرها على الشعب العراقي قليلا قدر الامكان وأن يكون أثرها على النظام العراقي كبيرا قدر الإمكان. وعلى الرغم من الدعاية العراقية، نعرف جميعا بأن الغذاء والدواء لا تشملهما جزاءات الأمم المتحدة، ولذا فالجزاءات لم تمنع وصول الغذاء والدواء إلى الشعب العراقي. لقد بذلنا قصارى جهدنا لضمان تلبية احتياجات الشعب العراقي. وفي ١٩٩١ قدمنا قرارا يسمح للعراق ببيع النفط مقابل الإمدادات الإنسانية. ورفض النظام العراقي تنفيذه. وحاولنا مرة أخرى في وقت لاحق من ذلك العام تقديم قرار آخر. ومرة أخرى، اعتمدته الأمم المتحدة ورفضه صدام حسين.

وفي ١٩٩٥، حاولنا مرة أخرى، باعتماد القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، النفط مقابل الغذاء. وعارض النظام

العراقي القرار لأكثر من عام. وبعد أشهر من ذلك حالوا دون تنفيذه. وعندما باعوا النفط، استخدموا الأموال، بمبلغ مواز، لخفض انفاقهم على رفاهية الشعب العراقي. وفي غضون ذلك، صرف صدام حسين بليون دولار على الأقل على قصوره الرئاسية.

لقد قلناها مرارا من قبل، ولكن ينبغي تكرارها: إن كل ما يجب على حكومة العراق أن تفعله لتحقيق رفع الجزاءات هو الامتثال لقرارات هذا المجلس. وإنه لمطلب بسيط، غير أن حكومة العراق تصر على تجاهله. وبدلا من ذلك، تلاعب النظام العراقي بسخرية ببرنامج النفط مقابل الغذاء وعمل على إبطاء وصول الإمدادات إلى من هم في أمس الحاجة إليها. لقد عملوا على إطالة أمد معاناة الشعب العراقي من أجل أغراضهم السياسية الخاصة.

ولذا فإن مشروع القرار هذا يستجيب وبحق لرغبة كل عضو في مجلس الأمن في الاضطلاع بكل ما هو ممكن لتقديم الإغاثة الإنسانية الماسة إلى الشعب العراقي، وزيادة حصة الغذاء ولإعادة المرافق الطبية والزراعة. ويجب على حكومة العراق أن تقبل مشروع القرار هذا لكي يتمكن شعب العراق من الحصول على المساعدة التي هو في أمس الحاجة إليها. وإذا لم تقبله، فإننا نعرف تماما على من نلقي باللائمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لغابون.

وإذ نستعد لاعتماد مشروع القرار الذي قُدم للنظر فيه، أود أولا أن أتوجه بالشكر إلى المشاركين في تقديمه على جهودهم لإصدار النص النهائي.

ويرحب وفد بلدي بتوافق الآراء الذي توصل إليه المجلس بشأن نص مشروع القرار هذا. فمن خلال الإذن للعراق بتصدير النفط والمنتجات النفطية بكميات كافية، سيساعد المجلس في وضع حد لمعاناة الشعب العراقي. حقا، إنه لمن غير المقبول أن يواصل الشعب دفع ثمن أخطاء زعمائه على نحو مجحف. فالحالة الإنسانية الخطيرة التي تواجه العراق اليوم ما كان لها أن تحدث بالتأكيد لو لم يقرر زعماء ذلك البلد في ١٩٩٠ مهاجمة بلد ذي سيادة ومحب للسلام، هو الكويت. فالجزاءات المبررة التي تعيَّن على المجلس اعتمادها جاءت تلبية لضرورة الإدانة الحازمة للعدوان العراقي. وأعتقد أن نداء المجلس، الوارد في الفقرة ٧ من مشروع القرار جدير بتأييدنا الكامل. فهو يناشد جميع الدول الأعضاء التعاون من أجل إتاحة المجال أمام وصول الإمدادات الإنسانية الماسة المطلوبة إلى الشعب العراقي بأسرع ما يمكن.

وعلاوة على ذلك ينبغي لنا أن نرحب بحقيقة أن مشروع القرار هذا يتيح، عند الاقتضاء، إمكانية تعديل كميات النفط والمنتجات النفطية المصدرة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

إن وفدي يأمل من السلطات العراقية أن تأخذ في الحسبان على نحو تام رغبة مجلس الأمن في العمل من أجل تحسين الحالة الإنسانية في العراق. لذلك فإنه يحض العراق على أن يتعاون تعاونا كاملا ليس فقط في تنفيذ مشروع القرار المعروض علينا ولكن أيضا في تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن التي تتعلق بالعراق من أجل رفاه شعبه.

والآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أطرح الآن على التصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/136.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٥٣ (١٩٩٨).

قبل أن أرفع الجلسة، أود بعد الإذن من المجلس، أن أعرب عن الأمل في أن تتوج مهمة الأمين العام الى العراق بالنجاح.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.